الأمم المتحدة

A/56/PV.98

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٩٨**
الأربعاء، ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القرار (A/56/L.76)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/56/L.76 المعنون ''المشاركة في اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.76؟

اعتُمد مشروع القرار *A/56/L.76* (القرار ٢٨١/٥٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة (A/56/110)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/56/110، ووفقا للإجراءات المشروحة في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وبعد التشاور مع المجموعات الإقليمية المعنية، وكذلك عن طريق التشاور مع الجمعية العامة بالاقتراع السري، طلب رئيس الجمعية العامة من الاتحاد الروسي وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية أن تقترح مرشحين.

وكما هو مبين في الوثيقة A/56/110، ونتيجة للمشاورات التي عُقدت وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-36102 (A)
0236102

النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك إجراء مشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، يقدم رئيس الجمعية العامة إلى الجمعية قائمة المرشحين التالية أسماءهم: السيد إيفين فرانشيسكو فونتين أورتيز (كوبا)، والسيد تانغ غوانغتينغ (الصين)، والسيد فيكتور فيسليخ (الاتحاد الروسي)، والسيدة ديبورا وايتز (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد محمد يوسف (جمهورية تترانيا المتحدة)، لتعيينهم أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة لمدة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هؤلاء المرشحين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/56/894)

مشروع القرار (A/56/894، الفقرة ٤)

السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المقدم في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال.

يتضمن التقرير الوارد في الوثيقة A/56/894 مشروع قرار بشأن تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن الشكر لجميع أعضاء لجنة الـ ٢٤ على الدعم الذي قدموه. ولعلم الجمعية العامة، فإن السفير بيتر دونيغي، الممثل الدائم السابق لبابوا غينيا الجديدة، هو الذي بادر بتقديم مشروع القرار هذا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جارتينا القريبتين، جمهورية إندونيسيا، والبرتغال، السلطة السابقة القائمة بالإدارة، على تعاونهما وتفهمهما من أجل الاتفاق على النص المعروض علينا اليوم. وقد اعتمد هذا النص بتوافق الآراء وأصبح الآن هو النص المقدم من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وإننا في هذه الجمعية نتطلع إلى المرحلة المقبلة التي ستشرع فيها تيمور الشرقية بعد يومنا هذا، وبشكل رسمي أكبر بتاريخ ٢٠ أيار/مايو. وبعد الاستقلال، نأمل أن نرحب بتيمور الشرقية بيننا بوصفها دولة عضوا ذات سيادة وعلى قدم المساواة.

إن مشروع القرار ذو طابع إجرائي في جانب كبير منه، لكن أود أن أُبيّن عددا من الحقائق والآثار البارزة والجوهرية، كما نراها كعضو نشط من أعضاء لجنة الـ ٢٤. إذ يرى وفدي أن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يرسل إشارة شديدة الوضوح بشأن ثلاثة جوانب بالغة الأهمية.

أولا، بما أن جميع أعضاء لجنة الـ ٢٤ متفقون، فإن مشروع القرار هذا، بعد أن تعتمده الجمعية العامة اليوم، سينهي ولاية اللجنة الخاصة بشأن واحد من الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية. وكلنا في هذه الجمعية ندرك تماما أن لجنة الـ ٢٤ كانت قد انشغلت بهذه المسألة طوال العقدين الماضيين على الأقل، إن لم يكن أطول، مع أن

مجلس الأمن قد أبقى هذه المسألة قيد نظره في الآونة الأخيرة ووضع ترتيبات لتولي ممثل خاص للأمين العام إدارة الإقليم. مع ذلك، فقد تم الإبقاء على ولاية اللجنة، واستمرت في تلقي طلبات الالتماس وترتيب مشاركة ممثلي الإقليم في اجتماعاتها السنوية وحلقاتها الدراسية.

وثانيا، إن مشروع القرار هذا يبعث برسالة قوية جدا لجميع القوى القائمة بالإدارة بأن ثمة عملية شفافة يتعين التعامل من خلالها مع كل الأقاليم المدرجة في قائمة الأمم المتحدة في إطار اللجنة الخاصة، وأنه لا يجوز لأي قوة قائمة بالإدارة أن تسن تشريعاتها الخاصة أو أن تفعل ما يروق لها بشأن أي إقليم أو مجموعة من الأقاليم، مهما كانت مساحتها أو عدد سكانها، أو ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية.

وثالثا، إن العملية الشفافة تنطوي على تطوير برامج عمل على أساس كل حالة على حدة بالنسبة لكل إقليم، وتتطلب قيام اللجنة بالإشراف على الإدارة المناسبة لكل إقليم حتى، وبما في ذلك، تاريخ رفع اسم الإقليم من قائمة الأمم المتحدة.

وبالتالي، ورغم أن مشروع القرار بشأن تيمور الشرقية يبدو إجرائيا، فإنه ينطوي على آثار موضوعية تتعلق بولاية اللجنة الخاصة. ومن هذه الآثار أن القوة القائمة بالإدارة لا يمكنها أن تتجاوز اللجنة الخاصة بنقل أو محاولة التعامل مع الإقليم المعني بدون مشاركة اللجنة. كما أنه يظهر أن اللجنة جادة وأن لديها عملية شفافة لمعالجة شؤون كل إقليم.

ولهذه الأسباب، فإن بابوا غينيا الجديدة ما فتئت تدعو طوال السنوات الأخيرة إلى بلورة برنامج عمل محدد لكل إقليم، بالتعاون الوثيق مع لجنة الـ ٢٤، والقوى القائمة بالإدارة وسكان الإقليم. ويجب أن يأخذ برنامج العمل هذا جميع المسائل والظروف المتعلقة بكل إقليم من الأقاليم بعين الاعتبار.

وفي هذا الصدد، فقد أذنت اللجنة بالتالي لوفديّ أنتيغوا وبربودا وبابوا غينيا الجديدة بأن يتصدرا إجراء مشاورات غير رسمية مع شعوب الأقاليم والقوى القائمة بالإدارة للوصول إلى عناصر ممكنة لبرامج العمل بالنسبة للأقاليم الصغيرة في البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ. وشرع وفد بابوا غينيا الجديدة، جنبا إلى جنب مع كل الوفود المهتمة، في إجراء مناقشات مع القوى القائمة بالإدارة فيما يتعلق بتطوير برامج عمل بالنسبة لجزر توكيلاو، وساموا الأمريكية، وجزيرة بيتكيرن في منطقة المحيط الهادئ.

وقد عقدنا اجتماعا واحدا في هذا الإطار مع أُولُو أُو توكيلاو – رئيس توكيلاو – والمدير النيوزيلندي وموظفي الحكومة في العام الماضي. ونحن ممتنون جدا لأن جزر توكيلاو والقوة القائمة بإدارتها، أي نيوزيلندا، تتحرك باتساق في هذا الاتجاه، ونأمل في الانتهاء من وضع برنامج عمل في وقت قريب جدا.

والتقينا كذلك مع حكومة الولايات المتحدة في العام الماضي، وفي ١٥ آذار/مارس من هذا العام، وإن كان ذلك قد تم على مستوى غير رسمي. وقد ناقشت حكومة الولايات المتحدة مشروع برنامج العمل وستقدم مقترحات إلى اللجنة الخاصة فيما يتعلق بإقليم ساموا الأمريكية قريبا.

وأجرينا أيضا اتصالات أولية مع حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بجزيرة بيتكيرن ونحن في انتظار الرد.

لذلك، أود أن أختتم بياني بدعوتي مرة أخرى جميع القوى القائمة بالإدارة، خاصة الدول الأكبر – الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا – إلى مواصلة التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة في كافة مساعيها لإنجاز عملها في عقدها الثاني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ''مسألة تيمور الشرقية''، الوارد في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الخاصة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٥٦/٢٨٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك.

البند ٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أنه في القرار ٥٥/٢٧٦ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قررت الجمعية العامة عقد ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، كما تقرر أن يكون لكل اجتماع مائدة مستديرة رئيسان، بحيث يصبح المجموع ستة رؤساء مشاركين. ويتم اختيار هؤلاء الرؤساء من بين رؤساء الدول أو الحكومات وسيجري اختيارهم من المجموعات الإقليمية الخمس. أما الرئيس السادس، وهو رئيس الدولة في بلد رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، فسوف يشارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٣.

وفيما يتعلق بالرئيس المشارك السادس، أُبلغت بأن رئيس جمهورية كوريا لن يتمكن من حضور الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وفي ضوء هذا التطور، أجريت مشاورات مع رؤساء المجموعات الإقليمية فيما يتعلق ببديل يشغل منصب الرئيس المشارك السادس.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه اتفق على أن يكون رئيس وزراء مملكة نيبال هو البديل ليكون الرئيس المشارك السادس لاجتماع المائدة المستديرة (٣).

إذا ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن يكون رئيس وزراء مملكة نيبال البديل ليشغل منصب الرئيس المشارك السادس للمائدة المستديرة (٣)؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

مشروع المقرر (A/56/L.77)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/56/L.77.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بيرفيليف (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بمشروع المقرر A/56/L.77، أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البيان المتعلق بالآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية يقدم وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي، التي تقضي بأن مشاريع القرارات التي تنطوي على نفقات ينبغي أن يصاحبها تقدير للنفقات تعده الأمانة العامة شريطة أن تكون

اللجنة الخامسة قد أتيحت لها الفرصة لتقرير أثر الاقتراح على الميزانية.

واعتماد مشروع المقرر A/56/L.77 ستترتب عليه التزامات بمبلغ ١٠٠ ٣٢٨ دولار أمريكي فيما يخص جدولة الاجتماعات خلال عطلة الأسبوع ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. واعتمادات إضافية لمواجهة هذه النفقات ستنعكس في تقرير الأداء الأول للسنتين الماليتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حتى ينظر في إدراج الاعتمادات المنقحة في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

وحيث أن اللجنة الخامسة ليست في دورة انعقاد في الوقت الحالي، فمن المفهوم أن الموافقة على مشروع المقرر A/56/L.77 ستعني ضمنا التغاضي عن تقرير اللجنة الخامسة بشأن آثاره على الميزانية في هذه المرحلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/56/L.77 المعنون ''المناقشة العامة للدورة العادية السابعة والخمسين للجمعية العامة''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر A/56/L.77؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوبا، الذي يرغب في الإدلاء ببيان شرحا لموقف بخصوص مشروع المقرر الذي اعتُمد توا.

السيد ريكيهو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلدي أن يذكر أننا، مع قبولنا لذلك المقرر، لدينا شواغل جادة في هذا الشأن. وقد أثرنا هذه الشواغل التي تشاطرناها مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، وذلك في اجتماعي المجموعة في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل.

وللأسف، لم تؤخذ شواغل المجموعة في الاعتبار من جانب رئاسة الجمعية فيما يخص المعايير الخاصة بمناقشة الجمعية العامة. وكنا نحبذ لو أن المناقشة العامة للجمعية تعقد خلال الأيام العشرة العادية، بصرف النظر عما إذا كنا نعمل في يوم السبت أو الأحد، وكنا نحبذ أيضا لو لم يكن هناك قيد زمني على البيانات. ومع ذلك، بالنظر إلى أن الحد الزمني طوعي، فإن فهم وفد بلدي هو أن البيانات التي يدليها رؤساء الدول أو رؤساء الوفود المشاركين في المناقشة لن تقاطع.

ونحن نثق أيضا بأن ذلك المقرر الجديد لن يرسي سابقة. في العام الماضي قيل لنا أن الترتيبات التي وضعت لن ترسي بطبيعة الحال سابقة لهذا العام؛ ونحن تفهَّمنا هذا جيدا. إلا أن هذا العام، وللمرة الثانية، يقال لنا إن هذا المقرر لا يرسي سابقة، بينما هو، في الحقيقة، يفعل ذلك.

هذا شرح لموقف أردنا أن ندلي به في هذا الخصوص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت.

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠